DOI:10.18018/URUK/021-14/839-855 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

BM-Publisher

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

مجلة اوروك للعلوم الانسانية

موقع المجلة : www.muthuruk.com

مؤشرات التبعية الاقتصادية واثرها في قوة الدولة في العراق

آيات عبد الخالق كامل*

حميدة عبد الحسين محمد الظالمي

جامعة المثنى/ كلية التربية للعلوم الانسانية

معلومات المقالة

تاريخ المقالة:

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٠/١١/١

تاريخ التعديل : ٢٠٢٠/١٢/٢

قبول النشر: ٢٠٢٠/١٢/٩

متوفر على النت: ٢٠٢١/٣/٢٨

الكلمات المفتاحية :

مؤشرات التبعية

التبعية الاقتصادية

قوة الدولة

مؤشرات الاقتصادية

الملخص

من المعروف ان الاقتصاد العراقي احادي الجانب يعتمد على النفط الذي يمثل قوة اقتصادية وسياسية ،فمن الناحية الاقتصادية يعد النفط أداه مهمة لتمويل مشاريع التنمية بينما يشكل من الناحية السياسية اداه لفرض نظام تسلطي وإدارة لهيمنة الدولة ،فالبناء الاقتصادي التابع عامل مقيد ولكنه لا يعوق استقلالية الدولة اذا توفرت الإرادة السياسية وقوة المجتمع ،لكن ما نشاهده الان في الساحة السياسية والاقتصادية عدم جدية صناع القرار بالنهوض بالتنمية شاملة و مستقلة للدولة العراقية ،بمعنى عدم وجود ارادة سياسية حره تستطيع مواجهة ما يحدث بالعراق والحقيقة ان التبعية هي الوجه الاخر لغياب الاستقلال السياسي والاقتصادي ،اذ يعاني الاقتصاد العراقي من التبعية الاقتصادية وقد تبين ذلك من خلال استخدام مؤشرات التبعية الاقتصادية حتى وصلت تبعية العراق للعالم الخارجي بنسبة (٩٩%) .

©جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى ٢٠٢١

المقدمة

شكل تغير النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣،منعطفا مهما في تاريخ العراق الحديث ،وقد ترتب عليه معطيات جديدة على المستوى الداخلي والخارجي ، فالاقتصاد العراقي يعاني من أزمات متكررة بسبب الظروف التي المت به ، فضلا عن توجهات النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ ، فقد تركت تداعياتها على بيئة الاقتصادية ،ناهيك عن اتباع صناع القرار في الدولة استراتيجية منهج اقتصاد السوق والانفتاح نحو الخارج والاعتماد على العالم الخارجي في توفير احتياجات السكان بدل من الاعتماد على النفس في توفير ما يحتاجه وبذلك عرض النظام السياسي والاقتصادي للدولة للتدخلات الخارجية وفرض قيود حدت من عمليات التنمية الاقتصادية ،اذ يمكن الاستفادة من الإيرادات النفطية في معالجة الاختلالات الهيكلية الحاصلة في الاقتصاد ، من خلال بناء هيكل اقتصادي متنوع و يستطيع العراق التخلص من التبعية الاقتصادية من خلال اتباع خطة تنمية حقيقية وإرادة وطنية تريد تخليص العراق من التبعية الخارجية من خلال النهوض بالقطاع الصناعي والتجاري ،فالعراق له مقومات عدة منها سهولة أرضه وخصوبتها ،فضلا عن وجود نهرين هما دجلة والفرات ،ناهيك عن وجود الايدي العاملة المنتجة.

مشكلة البحث

يعاني الاقتصاد العراقي من التبعية الاقتصادية التي تعد من اخطر ما يواجه اقتصاد أي دولة، الامر الذي أدى الى اتساع حالة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد نتيجة الاعتماد على النفط

*الناشر الرئيسي : E-mail : ayatabadalkhalk@gmail.com

واهمال بقية القطاعات الإنتاجية الأخرى. ويمكن صياغة مشكلة البحث على النحو الاتي:-

١- ما مؤشرات التبعية الاقتصادية؟ وما أثرها في قوة الدولة العراقية؟

٢- كيف يمكن تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد العراقي وتقليل الاعتماد على النفط؟

فرضية البحث

تمثلت فرضية الدراسة الرئيسة بالاتي ((لم يتم تبني استراتيجية واضحة المعالم بعد عام ٢٠٠٣،لذا يعاني العراق من غياب التنوع الاقتصادي بسبب محددات داخلية وخارجية انعكست تأثيراتها على الاقتصاد والسياسة داخل الدولة مما يتطلب وضع مجموعة من الاستراتيجيات اللازمة التي يمكن ان تسهم في القضاء على تبعيته الاقتصادية)).

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث فيما يقدمه من رؤى واضحة للاقتصاد العراقي ووضع مجموعة من الاستراتيجيات التي تمثل خريطة طريق علها تسهم في خدمة صناع القرار في الدولة العراقية .

اهداف البحث

يهدف البحث الى بيان مؤشرات التبعية الاقتصادية واثرها في قوة الدولة و وزنها السياسي.

منهج البحث

تم اعتماد منهج تحليل القوة لتحليل البيانات المتعلقة بموضوع البحث والمنهج التاريخي.

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث على مبحثين ، تسبقها مقدمة عامة تناول المبحث الأول مؤشرات التبعية الصناعية في العراق ،فيما تناول المبحث الثاني مؤشرات التبعية التجارية في العراق واختتم البحث بجملة من النتائج مع قائمة بالمصادر والمراجع.

المبحث الأول: مؤشرات التبعية الصناعية في العراق

تعد المقدرة الصناعية للدولة دالة التقدم على المستوى العالمي ،ولايمكن بأي حال من الأحوال عد دولة من الدول على انها قوية من دون قطاع صناعي متطور يلبي حاجاتها الداخلية ويسهم في تعزيز صادراتها الخارجية ،فالصناعة نشاط اقتصادي يتمتع بقدرة عالية على الحركة ضمن الإقليم السياسي[١].

واقع القطاع الصناعي في العراق

الصناعة هي أحد فروع الاقتصاد الوطني التي يجري فيها انتاج السلع والخدمات ، وتتميز الصناعة عن باقي فروع القطاعات الاقتصادية كونها تتولى استخراج الثروة المادية الطبيعية وتحويلها لغرض استخدامها في اشباع الحاجات الإنتاجية والاستهلاكية ،كما يرتبط بالقطاع الصناعي النشاطات المتعلقة بالصناعة مثل تصليح المنتجات الصناعية[٢].

ان التوجه نحو القطاع الصناعي في العراق وإعادة تأهيليه يقع في سلم الأولويات بعد القطاع النفطي في الأهمية لان هذه المؤسسات المدمرة من قبل الاحتلال الأمريكي فيها كادر عراقي جيد في كفاءته وقدراته ويحتاج هذا القطاع الى دعم من قبل الحكومة المركزية في الدولة، فضلا عن توفير الامن و الاستقرار سيبدع العراقيين فيما يقدمونه من صناعات ، ويعد الاقتصاد العراقي اقتصاد نامي احادي الجانب حيث يحتل النفط فيه الجزء النسبي الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي تركيب الصادرات ، ويعد النفط المصدر الرئيسي للعملة الصعبة الواردة في هذا الاقتصاد ،وعليه فأن الاقتصاد العراقي اقتصاد مفتوح يتأثر بشدة بحركة الاقتصاد العالمي وبشكل خاص أسواق النفط وحركة أسعاره العالمية[٣]، ناهيك عن الفوضى الاقتصادية التي سادت في اعقاب الاحتلال الأمريكي في عام ٢٠٠٣ تعود جزء منها الى حقيقة ان المعرفة الخاصة بالوضع العراقي والتحليل الاقتصادي كانتا منعدمتين لدى سلطة الاحتلال ،ولهذا فأن السياسات التي اتبعت في حينها كانت وصفة جاهزة لنموذج الاقتصاد الرأسمالي (المنفلت) ولا تعكس واقع الاقتصاد العراقي ولهذا فقد فتحت باب الاستيراد على مصراعيه لكل شيء حتى الماء

DOI:10.18018/URUK/021-14/839-855

وبدون رسوم جمركية تذكر (باستثناء ال ٥%لأعادة الاعمار) وقد أدى ذلك الى قتل كل نشاط انتاجي في الدولة بسبب منافسة البضائع الأجنبية المستوردة غير العادلة وغير المتكافئه [٤]، والحقت الحرب الأميركيه على العراق دمارا كبيرا في القطاع الصناعي وعلى أثر ذلك توقفت معظم المشاريع الصناعية الخاصة والصغيرة بسبب عدم دعم الدولة لها ،فضلا عن انقطاع الكهرباء وهروب رؤوس الأموال الصناعية الى الخارج ،لعدم ملائمة البيئة المحلية التي أصبحت طاردة للاستثمار بسبب الأوضاع الأمنية ،وتوقف معظم المشاريع الصناعية الكبيرة العائدة للقطاع العام وبعضها تعمل بطاقة إنتاجية منخفضة جدا ،كالصناعات الكيمياوية والأدوية[٥].

ويقسم القطاع الصناعي الى قسمين :-

١- قطاع التعدين (الصناعة الاستخراجية) ٢ - الصناعات التحويلية

١- قطاع التعدين (الصناعة الاستخراجية)

وهو من أهم القطاعات بالنسبة للأنشطة الصناعية يتكون ناتج هذا القطاع بالدرجة الأولى مما يلي :-

أ- استخراج النفط الخام.

ب- المعادن الفلزية كالحديد .

ت- المستخرجات اللافلزية كالفحم والكبريت .

ث- الصخور والاحجار والرخام .

ج- الأنواع الأخرى كالملح والرمل والحصى وغير ذلك .

وان دراسة تجارب دول العالم التي تصدرت لبناء اقتصاداتها لفتره ما بعد الحرب يمكن الاستفادة منها في إعادة بناء اقتصاد الدولة العراقية ،بالرغم من اختلاف الظروف وطبيعة المرحلة ودرجة التطور الاقتصادي والاجتماعي فيما بين العراق وتلك الدول ،ومن جانب اخر فأن أعادة بناء الاقتصاد العراقي ما بعد الحرب يتطلب توفير رؤوس أموال ضخمة فتوفر الموارد المائية ليس بالأمر الصعب فالعراق يمتلك احتياطا ضخما من النفط ،لذا ان العراق لا تنقصه بشكل عام موارد طبيعية او ثروات اقتصادية ،الا ان المشكلة الأساسية هي قلة الادراك والتنبؤ بما لدى العراق من موارد مع بطء في الاستغلال القليل منها او انها غير مستغلة بالشكل المطلوب[٦]، فقبل خمسينيات القرن الماضي لم يشهد العراق أي تنمية اقتصادية ،كانت الفعالية الاقتصادية خلال تلك المدة بيد الدولة الحاكمة ،التي تعتمد على القطاع الزراعي الذي ساهم بنسبة (٣٢,٦%)من الناتج المحلي الإجمالي و ٥٣%من حجم القوى العملة ،لكن بعد هذا التاريخ ورغم التحولات المتعددة في أنظمة العراق السياسية والاقتصادية استطاع خلال عقد السبيعيات ان يحقق معدلات نمو كبيرة ناجمة عن تخصيص الدولة الإيرادات المتأتيه من النفط ،لتمويل عملية التنمية لذلك عد العراق في عام ١٩٧٥ من الدول متوسطة الدخل ويقارن مع كوريا الجنوبية او مع البرتغال ،وعليه ظلت العوائد من الصادرات النفطية التي قدرت عام ١٩٨٠ بنحو(٢٩٦, ٢٦)مليون دولار المصدر الرئيس لتمويل برنامج التنمية والانفاق الحكومي[٧]، ونتيجة لتبدل الظروف السياسية في العراق تلكأت المشاريع الصناعية ولم تتحقق برامج التنمية واستمرت الصناعة بضعف قطاعاتها ومساهمتها في الإنتاج المحلي وبقي الحال على ما هو عليه بعد السقوط عام ٢٠٠٣ ، تبين بيانات جدول (١) ان اجمالي الإنتاج السنوي للنفط في العراق يتجه نحو الزيادة فبعد ان كان (٥٦٠, ١٥٠) مليون طن متري في عام ٢٠١٣ ،اذ زاد الى (٧٤٣, ١٧١)مليون طن متري في عام ٢٠١٥ ،ومن ثم الى (٥٤٣, ٢٠٨)مليون طن متري في عام ٢٠١٧ ، في حين عاود الانخفاض في عام ٢٠١٨ ليصل الى (٦٦٤, ١١٩) مليون طن متري ،الشكل (١)، ومن نفس الجدول يتبين ان معدلات الإنتاج اليومي ولنفس المدة تراوحت ما بين (٩٨٠ , ٢- ٣٣٠ , ٤) مليون برميل /يوم، اما معدلات التصدير اليومي فقد تراوحت فيما بين (٣٩٠ , ٢ - ٢٧٥ , ٤) مليون برميل /يوم لتتراوح ما يصدر الى ما ينتج يوميا ما بين (٧٧, ٧-٧٣٠, ٩٨) مليون برميل /يوم ولنفس المدة ، وهذا ان دل على شيء، فهو يدل على ان الإنتاج النفطي العراقي هو من حصة الدول الخارجية وان ما يستهلك منه بنسب قليله ، وخصوصا اذا ما علمنا انها تستهلك للحاجات اليوميه وليس في الجانب الإنتاجي (الصناعي).

DOI:10.18018/URUK/021-14/839-855

وبسبب اعتماد العراق على النشاط النفطي كونه المصدر الوحيد للنمو الاقتصادي طوال العقود الماضية مما عمق تبعية الاقتصاد العراقي للاقتصاد العالمي وجعلة أكثر عرضة للصدمات الخارجية الناجمة عن التذبذب الحاصل في الطلب وأسعار النفط العالمية[٨].

جدول (١)

انتاج وصادرات النفط الخام في العراق للمدة (٢٠١٣-٢٠١٨)

السنة	اجمالي الإنتاج السنوي (مليون طن متري)(*)	المعدل اليومي للإنتاج (مليون برميل/ يوم)	المعدل اليومي للتصدير (مليون برميل /يوم)	نسبة المصدر من المنتج (%)
٢٠١٣	١٥٠ ,٥٦٠	٢ , ٩٨٠	٢ ,٣٩٠	٨٠ , ٢٠١
٢٠١٤	١٥٣ ,٤١٩	٣ , ٢٣٥	٢ ,٥١٦	٧٧ ,٧٧
٢٠١٥	١٧١ ,٧٤٣	٣ ,٧٤٦	٣	٨٠,٠٨٥
٢٠١٦	٢٠٦ ,٠٩٨	٤ ,١٦٧	٣ , ٣٠٢	٧٩,٢٤١
٢٠١٧	٢٠٨ ,٥٤٣	٤ ,٢٢٨	٣ ,٣٠٩	٧٨,٢٦٤
٢٠١٨	٢١٠ ,٦٥٠	٤ ,٣٣٠	٤ ,٢٧٥	٩٨,٧٣٠

المصدر: من عمل الباحثتان بالاعتماد على جمهورية العراق ،وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ،المجموعة الإحصائية السنوية ،٢٠١٨،٢٠١٩ ،ص ٧٣٩

(*) الطن المتري =٧,٤ برميل

شكل (١)

المعدل اليومي للإنتاج والتصدير النفط الخام في العراق للمدة (٢٠١٣-٢٠١٨)

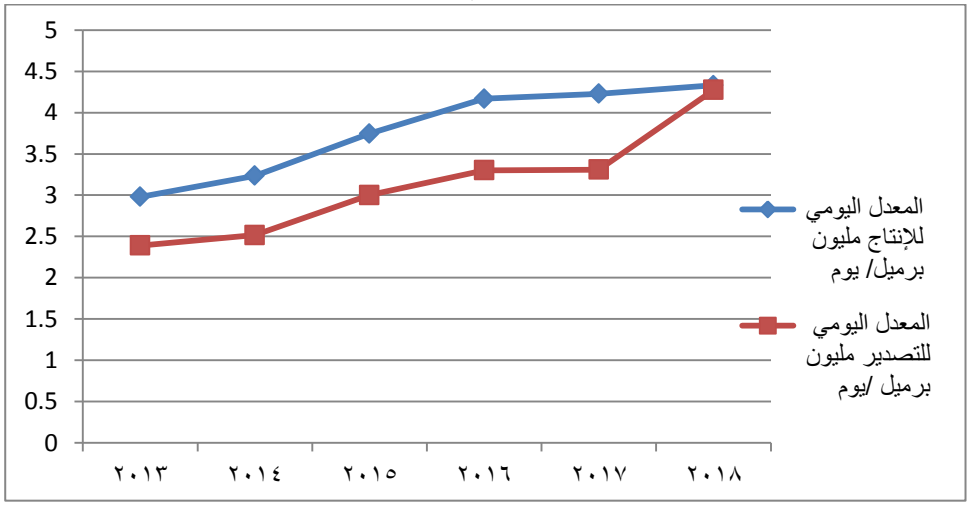

المصدر: من عمل الباحثتان بالاعتماد على جدول (١)

وقد تم احتساب مؤشر نصيب الصناعات الاستخراجية من كمية انتاجها ،اذ يستخدم هذ المؤشر لإظهار مدى نسبة تصدير السلع الرئيسة من مجموع انتاجها محليا ونظرا لأهمية النفط العراقي للعراق فيتم اعتماد نسبة صادرات النفط الى الخارج من مجموع انتاجها ، ويمكن قياسها عن طريق المعادلة الاتية:-

$$\text{مؤشر نصيب الصناعات الاستخراجية} = \frac{\text{كمية الصادرات من السلع الرئيسة}}{\text{كمية انتاجها الاجمالي}} \times ١٠٠$$

DOI:10.18018/URUK/021-14/839-855

فاذا كانت نتيجة المعادلة اقل من(٥٠%) فأن الدولة تكون مستقلة اقتصاديا ، اما اذا كانت بين (٥٠-٧٠%) فأنها تعد في مرحلة انتقالية بين التبعية والاستقلال ،اما اذا كانت النتيجة اكثر من ٧٠% فأن الدولة تكون في حالة التبعية[٩].

جدول (٢)

مؤشر نصيب تصدير الصناعات الاستخراجية من كمية انتاجها في العراق للمدة (٢٠١٣-٢٠١٨)

السنة	اجمالي الإنتاج السنوي (مليون طن متري)	كمية الصادرات من السلع الرئيسة (مليون طن متري)
٢٠١٣	١٥٠,٥٦٠	٨٩ ,٢١٤
٢٠١٤	١٥٣ ,٤١٩	٨٤ ,١٢٩
٢٠١٥	١٧١ ,٧٤٣	٤٩, ٠٥٨
٢٠١٦	٢٠٦ ,٠٩٨	٤٣ ,٦٢٢
٢٠١٧	٢٠٨ ,٥٤٣	٥٩ ,٥٦٠
٢٠١٨	٢١٠ ,٦٥٠	٨٣,٨١٤

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ،المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠١٦، جدول ٢/١٣، ٢٠١٧ جدول ٢/١٣ ، ص ٢٠١٩،٤٨٨جدول ١ ،ص ٦.

شكل (٢)

مؤشر نصيب تصدير الصناعات الاستخراجية من كمية انتاجها في العراق للمدة (٢٠١٣-٢٠١٨)

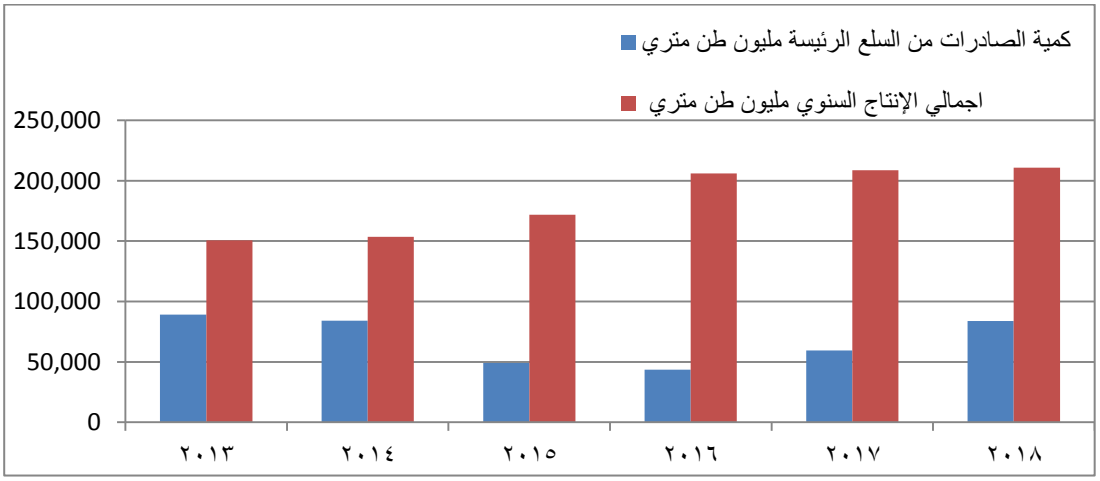

المصدر: من عمل الباحثتان بالاعتماد على جدول (٢)

خلاصة ما سبق ان اقتصاد العراق في تراجع مستمر وهو امام تحديات كبيرة منها عدم الاستقرار السياسي للدولة بعد عام ٢٠٠٣، كذلك الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة فكانت النتيجة ان الاقتصاد العراقي يدور في حلقة مفرغة، لذا على صانعي القرار السياسي في الدولة النهوض بالقطاع الزراعي والصناعي وعدم الاعتماد فقط على عائدات النفط في تمويل موازنة الدولة.

١- **الصناعات التحويلية**

تعد الصناعات التحويلية أهم الأنشطة الإنتاجية التي تركز عليها الدول ،وهي معيار تطورها الاقتصادي وتحتل موقعا

مركزيا في اقتصاديات المجتمعات الحديثة وتأتي أهمية الصناعات التحويلية كونها أحد اهم القطاعات الصناعية المسؤولة عن توفير السلع والمنتجات الاستهلاكية والسلع نصف المصنعة وتوفير الخدمات وبدونها لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام[١٠]

وان بدء الصناعة التحويلية في عموم العراق قد ارتبط زمانيا بنشوء الدولة العراقية عام ١٩٢١، حيث اتخذت الحكومات المتعاقبة العديد من الإجراءات التي كان من شأنها تشجيع وإقامة الصناعات التي تخدم السوق المحلية وكان منها مصانع للنسيج الصوفي والقطني والالبسة والبطانيات والطابوق والاسمنت ،الا ان الخطوات الحقيقية والكبيرة في التطور الصناعي لم تبدأ الا بعد عام ١٩٥٨ ،حيث عقدت اتفاقية مع الاتحاد السوفيتي آنذاك ،لإقامة العديد من المشاريع الصناعة الكبيرة في الدولة[١١].

ولابد من التطرق الى أهم مؤشر وهو نصيب الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي ويمكن قياس هذا المؤشر من خلال الصيغة الرياضية الاتية:-

مؤشر نصيب الصناعات التحويلية من الناتج الإجمالي $= \frac{\text{قيمة انتاج الصناعات التحويلية}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times ١٠٠$

اذا كانت نسبة المعادلة اقل من(١٠%) فان الدولة تعد في حالة التبعية، و اذا كانت نسبة المعادلة بين (١٠-٢٥%) فأنها تكون في مرحلة انتقالية، اما اذا كانت النسبة اكثر من (٢٥%) فان اقتصاد الدولة يكون اقتصادا مستقلا[١٢]

خلال الجدول (٣) والشكل (٣) يتبين ان نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في العراق ضئيلة جدا ، وان الدولة تعاني من حالة التبعية ، رغم التذبذب البسيط خلال المدة (٢٠١٣-٢٠١٨) وكانت اعلى نسبة في عام ٢٠١٣ وبلغت (٢,٦٧%) واقل نسبة كانت في عام ٢٠١٨ وهي (١, ٧٩ %) ، وان هذه النسب الضئيلة من الصناعات التحويلية تتكون من فئات الصناعات البسيطة أي ان منتوجاتها تكون استهلاكية داخليا ولا تصدر الى الخارج و بحسب هذ المؤشر فان العراق في حالة تبعية اقتصادية مما أدى الى زيادة الاعتماد على دول العالم لتلبية متطلباته من السلع و المنتوجات الضرورية .

جدول (٣)

مؤشر نسب الصناعات التحويلية (%) من الناتج المحلي الإجمالي العراقي للمدة (٢٠١٣-٢٠١٨)

السنة	الصناعات التحويلية	الناتج المحلي الإجمالي	النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي %
٢٠١٣	٥ ,٤٩١	٢٠٥, ١٨٦	٢ ,٦٧
٢٠١٤	٤ ,٢٢٨	١٩٢, ٧٧٢	٢, ١٩
٢٠١٥	٣, ٣٥٨	١٥٣ ,٩٩٠	٢, ١٨
٢٠١٦	٣ ,٤٨٤	١٧٢, ٤٧٩	٢, ٠١
٢٠١٧	٤ ,٤٥٧	١٧٤ ,٦٠٥	٢, ٥٥
٢٠١٨	٣,٨١٥	٢١٢,٢٣٤	١,٧٩

المصدر:- من عمل الباحثتان بالاعتماد على الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ملحق (٤/٢) ، للسنوات ٢٠١٥ ، ٢٠١٦ ، ٢٠١٧ ، ٢٠١٨ ، ٢٠١٩(صفحات متفرقه).

DOI:10.18018/URUK/021-14/839-855

شكل (٣)

مؤشر نسب الصناعات التحويلية (%) من الناتج المحلي الإجمالي العراقي للمدة (٢٠١٣-٢٠١٨)

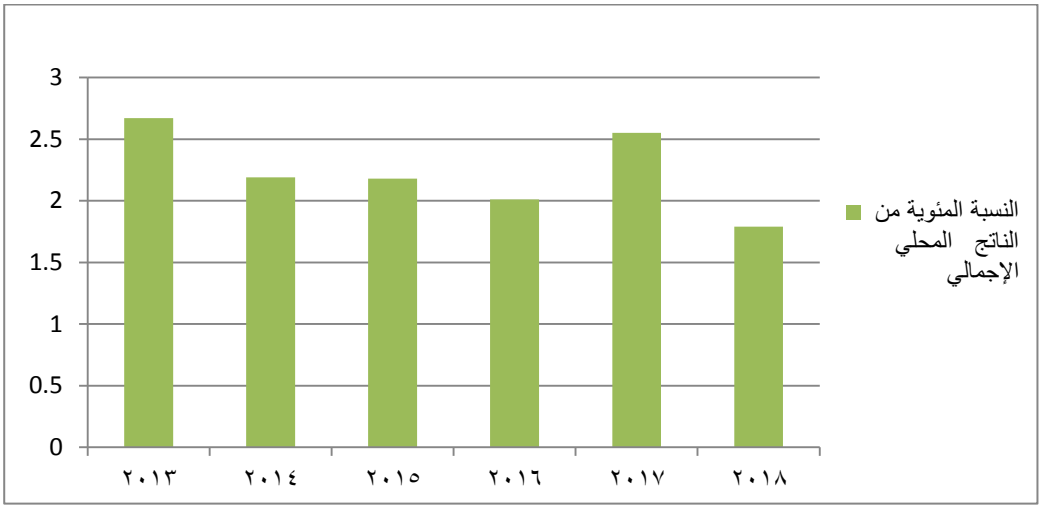

المصدر:من عمل الباحثتان بالاعتماد على جدول (٣).

المبحث الثاني : مؤشرات التبعية التجارية في العراق

يعد قطاع التجارة من القطاعات الاقتصادية المهمة ،ولها دور ايجابي في زيادة معدلات نمو الدخل القومي وتحقيق التحولات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ،كما تعد التجارة الخارجية أداة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة ،فضلا عن أهمية مؤشر التجارة الخارجية ،اذ يعبر عن قوة الاقتصاد او ضعفة، وان اعتماد هذا القطاع على تصدير النفط الخام والمواد الأولية ،يضع العراق اليوم امام تحديات ،لان النفط معرض للنضوب ،فالعراق امام تحديات عدة خاصة فيما يتعلق في اعتماده على الواردات كجزء محوري لتغطية الحاجات الأساسية بسبب اهمال القطاعات الإنتاجية والسلعية من قبل صانعي القرار السياسي في الدولة جعل العراق يعاني من تبعية تجارية تستنزف الثروات الموجودة في الدولة وجعل العراق دولة أسيرة او بمعنى اصح مسلوبة القدرات للدول المتقدمة .

أولا: مفهوم التجارة الخارجية

وتعرف بأنها عملية تداول وتبادل السلع والخدمات عبر الحدود السياسية لدولة معينة وتدخل في الحدود السياسية لدولة أخرى[١٣] ، ويعد القطاع التجاري من القطاعات الحيوية في أي مجتمع اقتصادي سواء كان ذلك المجتمع متقدما او ناميا ،اذ تمارس دورا مهما في الاقتصاد الوطني وتساهم مع غيرها من القطاعات الاقتصادية في تنمية الدخل القومي ،فضلا عن رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع ، وتعد التجارة الخارجية مؤشرا جوهريا على قوة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الخارجية وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة[١٤]، فالتجارة الخارجية بالنسبة لمجموعة الدول النامية سلاح ذو حدين ،فقد يكون لها تأثير إيجابي في دفع عملية التنمية ،او قد يكون تأثيرها محدود او سلبي ،اذا عدت التجارة الخارجية العامل الذي يحفز القطاعات الاقتصادية الأخرى على توليد الحركة والنشاط وخصوصا قطاع التصدير الذي يعد من المصادر المهمة في الحصول على العملة الأجنبية التي تستخدم في دعم التنمية من خلال شراء المعدات والمكائن والآلات التي تستورد من الخارج[١٥]

وان هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية ،فالتنمية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي ،يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية ،فضلا عن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستواه ،حيث ان الاتجاه الطبيعي هو ان يرتفع مستوى الدخل القومي وتزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت ،فالتنمية الاقتصادية تستهدف ضمن ما تشهده

زيادة انتاج السلع وإذ تحقق هذا الهدف ، عندئذ تزيد قدرة الدولة على التصدير الخارجي[١٦] ،كما ان الهدف الأساسي للتجارة الخارجية هو تبادل السلع والخدمات بين الدول وذلك بسبب الندرة لتلك السلع في الدول المستوردة ،وان للعملية التبادلية فوائد يتم من خلالها ظهور الأهمية الاقتصادية ولعل ابرز تلك الفوائد تتلخص في قدرتها على توفير ما يلي[١٧]:-

١-ان التجارة الخارجية تعمل على تحريك رأس المال والنقود التي تحتاجها عمليات البيع والشراء بين الدول وهذا يولد الكثير من الأرباح .

٢-تعمل التجارة الخارجية على تطوير وتنمية الأنشطة الاقتصادية سواء الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية او الاستهلاكية والخدمية .

٣-تحاول الدول من خلال التجارة الخارجية أيجاد نوع من الاتزان في وضعها الاقتصادي من حيث الصادرات ،اذا زادت فأنها تعمل على احداث توازن مع الواردات وبالتالي فأنها تعمل على توفير ما يحتاجه المجتمع داخل الدولة من سلع وخدمات استهلاكية لم تكن متوفرة .

والعراق كغيره من الدول النامية تعد التجارة الخارجية المصدر الأساس في حصوله على احتياجاته من السلع الرأسمالية اللازمة لتنفيذ مشروعاته التنموية ،كذلك تزويده بالسلع الاستهلاكية الضرورية والكمالية ،وبهذا تسهم التجارة الخارجية في موازنة العرض المحلي مع الطلب المحلي المتزايد على هذه السلع[١٨] .

ثانيا: مؤشرات قياس التبعية التجارية

هناك مؤشرات يمكن من خلالها قياس التبعية التجارية وهي :-

١- مؤشر الانكشاف التجاري

يشير الى نسبة التجارة الخارجية (الصادرات +الاستيرادات)الى الناتج المحلي الإجمالي مضروبا في ١٠٠،وكلما كانت النتيجة كبيرة كلما دل ذلك على انكشاف وتبعية الدولة للعالم الخارجي والعكس صحيح ،ولا بد ان يؤخذ بعين الاعتبار انه لا يمكن الاعتماد على هذ المؤشر بشكل مستقل من أجل الحكم على تبعية الدولة من عدمه ،لان هناك بعض الدول يرتفع فيها هذا المؤشر وهي غير تابعة ،لان العالم الخارجي يعتمد عليها في تلبية احتياجاته وليس العكس وينبغي ان لا تتجاوز نسبة هذا المؤشر ٧٠%وهو الحد الأقصى من حجم الناتج المحلي الإجمالي[١٩] ويمكن حسابه من خلال المعادلة الاتية :-

$$\text{درجة مؤشر الانكشاف التجاري} = \frac{\text{قيمة الصادرات+قيمة الاستيرادات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times ١٠٠$$

وكما ذكرنا ان ارتفاع نسبة او درجة الانكشاف التجاري لدولة ما لا يكفي بالحكم على تلك الدولة انها تابعة ،لان هناك دول متقدمة يرتفع فيها هذا المؤشر كما يعد دليلا على الاستقلال كون اقتصاديات تلك الدول مرتكزة أساسا على قدرات إنتاجية كبيرة (كالتكنولوجيا ، العمالة الماهرة ،الموارد المالية،...الخ) فعند ارتفاع قيمة المؤشر لتلك الدول لا تدل على التبعية[٢٠].

من معطيات الجدول (٤) يتضح من تطبيق مؤشر الانكشاف التجاري على العراق خلال المدة (٢٠١٣-٢٠١٨) ان هناك ارتفاعا تدريجيا في درجة الانكشاف ابتداء من عام ٢٠١٣ الذي بلغت فيه (٥٢,٤٧%) وحتى ٢٠١٦ الذي وصلت فيه (٥٥,٤٤%) ، لكنها تراجعت في العام ٢٠١٧ لتبلغ (٤٧, ٩٦%) ثم عاودت للارتفاع في العام ٢٠١٨ لتصل الى (٥٦ ,٨٥%)، الشكل (٤).

DOI:10.18018/URUK/021-14/839-855

جدول (٤)

مؤشر الانكشاف التجاري في العراق للمدة(٢٠١٣-٢٠١٨)

السنة	الصادرات (مليون دولار)	الاستيرادات (مليون دولار)	الناتج المحلي الإجمالي(****) (مليون دولار)	درجة الانكشاف التجاري %
٢٠١٣(*)	٨٩ ,٧٤١	٣٣, ٣٨٣	٢٣٤ ,٦٣٧	٥٢, ٤٧
٢٠١٤	٨٤ ,٣٣٢	٣٧ ,٠٦٤	٢٢٨ ,٤٩٠	٥٣ ,١٢
٢٠١٥(**)	٤٩, ٣٣٠	٤١, ٦٤٤	١٦٦ ,٨٢١	٥٤ ,٥٣
٢٠١٦	٤٣, ٧٧٤	٤٨, ٥٩٤	١٦٦ ,٦٠٢	٥٥ ,٤٤
٢٠١٧(***)	٦٠ ,٠٢٢	٣١ ,٥٧٢	١٩٠ ,٩٦٦	٤٧, ٩٦
٢٠١٨	٨٣,٨١٤	٣٦,٩٥٢	٢١٢,٤٠٦	٥٦,٨٥

المصدر من عمل الباحثتان بالاعتماد على :-

١- جمهورية العراق وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ،التقرير السنوي للصادرات لسنوات ٢٠١٧،٢٠١٨،جدول ١،المجموعة الإحصائية ٢٠١٩، ص ٦.

٢- جمهورية العراق وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء إحصاءات التجارة ، التقرير السنوي للاستيرادات لسنوات ٢٠١٥،٢٠١٦،٢٠١٧ ،جدول ٣،جدول ٢،ص ٨-٩.

٣- البنك المركزي العراقي دائرة الإحصاء والأبحاث ،النشرة الإحصائية السنوية ٢٠١٦،٢٠١٧،٢٠١٨، ص٨٢، ص٨٠.

(*) بلغ معدل سعر الصرف (١٢٠٠) دينار عراقي مقابل الدولار لعام ٢٠١٣-٢٠١٤ حسب سعر السوق للبنك المركزي العراقي .

(**) بلغ معدل سعر الصرف (١١٦٦) دينار لكل دولار لسنة ٢٠١٥حسب سعر البنك المركزي العراقي (١١٨٢) دينار لكل دولار لعام ٢٠١٦.

(***) بلغ معدل سعر الصرف(١١٨٢) دينار لكل دولار لعام٢٠١٧ حسب سعر البنك المركزي العراقي و (١١٨٢) دينار لكل دولار لعام٢٠١٨.

(****) الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) وهو الذي يتم تقييمه بأسعار السوق الحالية ،اما الناتج المحلي الحقيقي(الأسعار الثابتة) فهو يقيس الكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة بالأسعار الثابتة لعام محدد .

شكل(٤)

مؤشر الانكشاف التجاري من التجارة الخارجية في العراق للمدة(٢٠١٣-٢٠١٨)

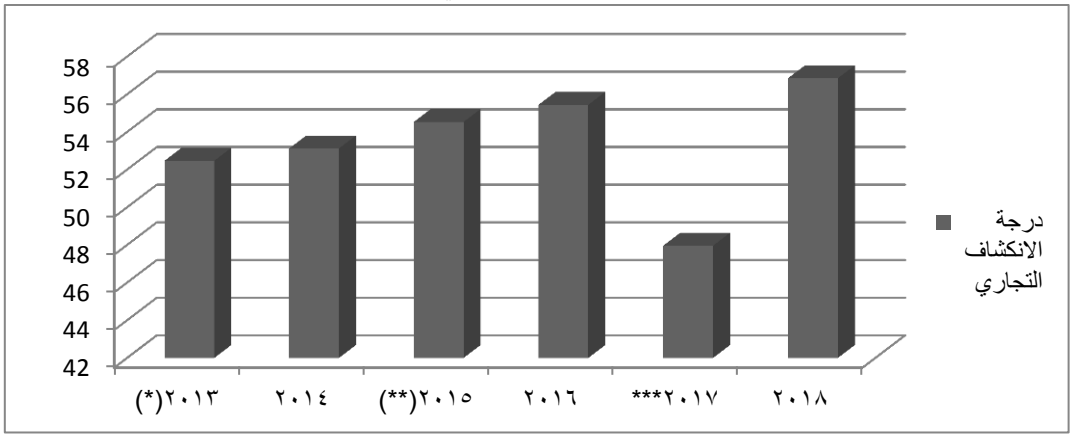

المصدر: من عمل الباحثتان بالاعتماد على جدول (٤)

٤- مؤشر التركيز السلعي للصادرات

يهدف هذا المؤشر الى الكشف عن مدى التركيز على تصدير سلعة واحدة او عدد قليل جدا من السلع ، وبما ان العراق هو احد الدول النامية حيث تتصف صادرات الدول النامية بتضمنها عدد قليل من السلع غالبيتها سلع أولية وتصدر معظمها الى الدول المتقدمة ،يؤدي ذلك الى زيادة التركيز السلعي ،مما يزيد من تبعية الدولة للعالم الخارجي ويمكن اعتبار مؤشر التركيز السلعي للصادرات من مقاييس التبعية ،وعندما تبلغ نسبة هذا المؤشر في الدولة اكثر من ٧٠% فأن اقتصاد تلك الدولة يصبح في وضع لا يسمح لها بمقاومة أي إجراءات تقوم بها الدول المستوردة ،وخصوصا عندما تكون السلع المصدرة من النوع الذي يغلب علية طابع التقلبات الحادة في أسعارها كالنفط مثلا ،هذا ينعكس سلبا على حصيلة تلك الدولة من العملات الصعبة [٢١] ، ويمكن حسابه من خلال المعادلة الاتية :-

$$\text{درجة التركيز السلعي للصادرات} = \frac{\text{قيمة صادرات السلع(السلعة) الرئيسة}}{\text{قيمة الصادرات}} \times ١٠٠$$

اذا كانت قيمة المعادلة اقل من ٥٠% فأن الدولة تكون في حالة استقلالية اقتصادية ،اما اذا كانت بين ٥٠%الى ٧٠% فأن الدولة تعد في منطقة انتقالية ،اما اذا كانت اكثر من ٧٠% فأن الدولة تعد في حالة حرجة أي تكون في حالة تبعية وليس بمقدارها ان تتخلص من هذه التبعية[٢٢]، يتبين من خلال جدول (٥) والشكل (٥) ان الاقتصاد العراقي لا يتميز بالتركيز السلعي للصادرات فقط، بل هو في قمة التركيز السلعي للصادرات ولكل سنوات الدراسة ، إذ بلغ التركيز السلعي للصادرات اكثر من (٩٩%)من اجمالي الصادرات ،ما يعني ان الاقتصاد العراقي لا يصدر سلع زراعية او صناعية بنسبة لا تقل عن (١%) من اجمالي الصادرات ، ولاعتماد العراق على النفط الذي يتميز بالتذبذب الشديد، ما يجعل الاقتصاد العراقي تابع للعالم الخارجي، اذ لا يمتلك قاعدة إنتاجية تنتج ما يحتاجه السكان ، فالاقتصاد العراقي اقتصاد تابع للعالم الخارجي وهو في حالة حرجة بحسب هذا المؤشر.

جدول (٥)

مؤشر درجة التركيز السلعي للصادرات العراقية (٢٠١٣-٢٠١٨)

السنة	صادرات السلع الرئيسية(مليون دولار)	اجمالي الصادرات (مليون دولار)	درجة التركيز السلعي للصادرات
٢٠١٣	٨٩ ,٢١٤	٨٩ ,٧٤١	٩٩ , ٤١
٢٠١٤	٨٤ ,١٢٩	٨٤ ,٣٣٢	٩٩ ,٧٥
٢٠١٥	٤٩, .٥٨	٤٩, ٣٣٠	٩٩ , ٤٤
٢٠١٦	٤٣ ,٦٢٢	٤٣, ٧٧٤	٩٩ ,٦٥
٢٠١٧	٥٩ ,٥٦٠	٦٠ ,.٢٢	٩٩ ,٢٣
٢٠١٨	٨٣,٨١٤	٨٥,١٨١	٩٨,٣٩

المصدر:من عمل الباحثتان بالاعتماد على :-

١- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠١٦-٢٠١٧، ص ٤٨٨

٢- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات التجارة الخارجية، التقرير السنوي للصادرات لسنوات ٢٠١٧-٢٠١٨، المجموعة الإحصائية ٢٠١٩، ص ٦.

DOI:10.18018/URUK/021-14/839-855

شكل (٥)

مؤشر درجة التركيز السلعي للصادرات العراقية (٢٠١٣-٢٠١٨)

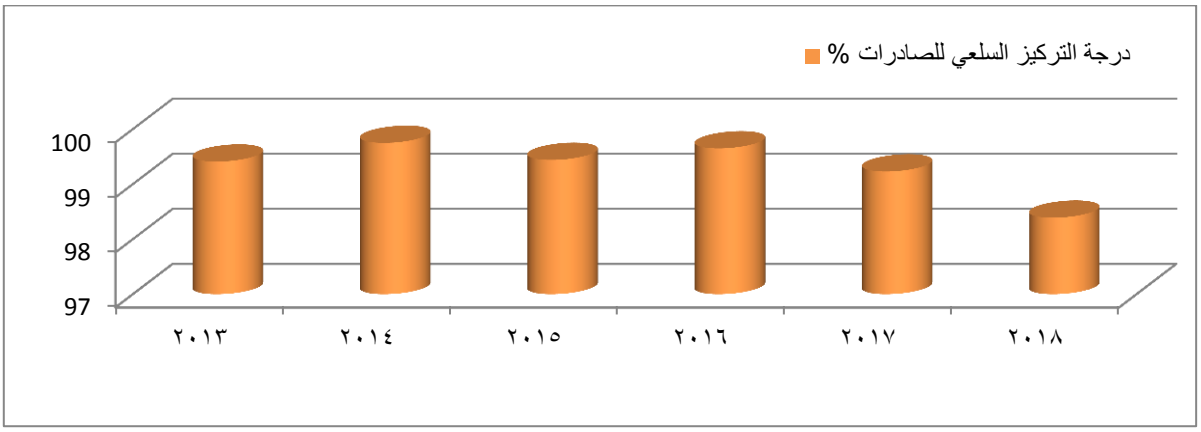

المصدر: من عمل الباحثتان بالاعتماد على جدول(٥).

٣-الميل المتوسط للاستيراد

تأتي أهمية هذا المؤشر في انه يدلنا على مدى اعتماد الدولة على دول العالم الخارجي في استيراد احتياجاتها السلعية، فهذا المؤشر يعكس طبيعة الإنتاج القومي للإنتاج العالمي ،أي كلما زادت نسبة هذا المؤشر دل ذلك على اعتماد الدولة على العالم الخارجي والعكس صحيح ،ويمكن استخراج قيمة هذا المؤشر من خلال المعادلة الاتية[٢٣] :-

$$\text{الميل المتوسط للاستيراد} = \frac{\text{قيمةالاستيرادات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times ١٠٠$$

من خلال جدول (٦) يتبين ان النسبة المئوية للميل المتوسط للاستيرادات بين ارتفاع وانخفاض ،اذا كانت النسبة في عام ٢٠١٣(١٤,٢٢ %) ثم ارتفعت تدريجيا خلال المدة(٢٠١٤-٢٠١٦)(١٦,٢٢ ، ٩٦, ٢٤ ، ١٦, ٢٩%) على الترتيب وهذ مؤشر سلبي بالنسبة للعراق ثم لتعاود النسبة لتنخفض خلال عام ٢٠١٧ الى (١٦, ٥٣ %) ، في حين عاودت النسبة لترتفع لتصل الى (٣٩, ١٧%) في عام ٢٠١٨ ، شكل (٦)، ويعد مؤشرا إيجابيا مقارنة بالأعوام السابقة ، اي ان العراق بدأ ينتج ما يحتاج اليه وتقليل اعتماده على الخارج الا ان العراق يتميز بتخلف قاعدة إنتاجه ،ما يعني عدم قدرة الدولة على توفير المتطلبات الأساسية للمجتمع ،ومن ثم اعتماده على دول العالم الخارجي في توفير متطلباته الأساسية وهذا لا يقلل من تبعية العراق للخارج في هذا الجانب.

جدول (٦)

الميل المتوسط للاستيرادات % في العراق للمدة(٢٠١٣-٢٠١٨)

السنة	قيمة الاستيرادات (مليون دولار)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	النسبة %للميل المتوسط للاستيراد
٢٠١٣	٣٣, ٣٨٣	٢٣٤ ,٦٣٧	١٤ ,٢٢
٢٠١٤	٣٧ ,٠٦٤	٢٢٨ ,٤٩٠	١٦ ,٢٢
٢٠١٥	٤١, ٦٤٤	١٦٦ ,٨٢١	٢٤ , ٩٦
٢٠١٦	٤٨, ٥٩٤	١٦٦ ,٦٠٢	٢٩ ,١٦
٢٠١٧	٣١ ,٥٧٢	١٩٠ ,٩٦٦	١٦ , ٥٣
٢٠١٨	٣٦,٩٥٢	٢١٢,٤٠٦	١٧,٣٩

المصدر من عمل الباحثتان بالاعتماد على :-

١-جمهورية العراق وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء إحصاءات التجارة ، التقرير السنوي للاستيرادات للسنوات ٢٠١٥،٢٠١٦،٢٠١٧ ، جداول متفرقة .

٢-البنك المركزي العراقي دائرة الإحصاء والأبحاث ،النشرة الإحصائية السنوية ٢٠١٦،٢٠١٧،٢٠١٨، ص٨٢، ص٨٢، ص٨٠.

شكل (٦)

الميل المتوسط للاستيرادات% في العراق للمدة(٢٠١٣-٢٠١٨)

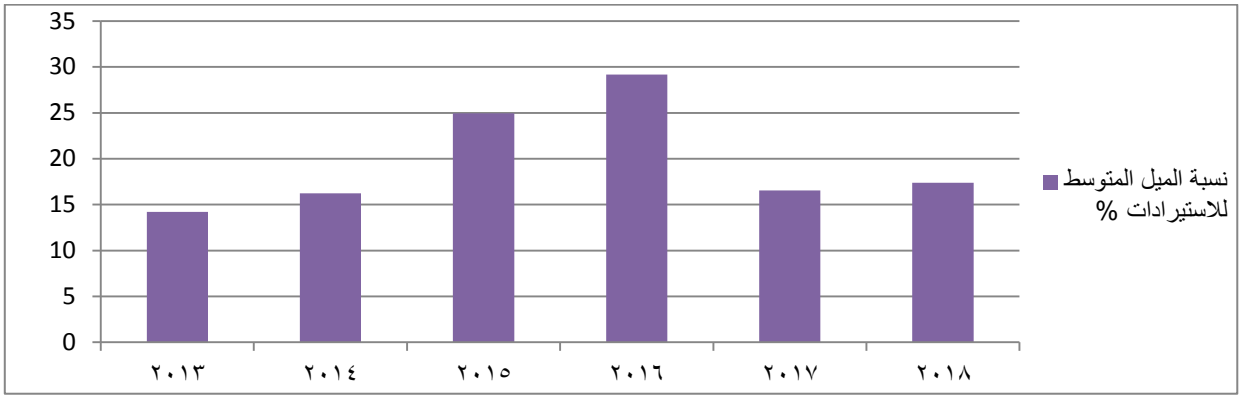

المصدر: من عمل الباحثتان بالاعتماد على جدول(٦).

١- التركز الجغرافي للواردات

يقصد بهذا المؤشر مدى اعتماد دولة معينة على دولة واحدة أو عدد قليل من الدول في الحصول على حاجاتها من السلع أو الخدمات المستوردة ، وارتفاع قيمة هذا المؤشر يشير الى نقطة ضعف لهذه الدولة ،ان هذا الارتفاع يجعل اقتصاد هذه الدولة مكشوفا وهدفا للإجراءات العدائية من قبل شركائها التجاريين في حال وجود مشاكل بينها وبين شركائها التجاريين لاسيما اذا كانت السلع المستوردة ذات حاجة ماسة وهامة واستراتيجية كالمواد الغذائية [٢٤] .

ويمكن احتساب هذا المؤشر من خلال المعادلة الاتية :-

$$\text{درجة التركز الجغرافي للواردات} = \frac{\text{قيمة الواردات من اهم الشريكين}}{\text{قيمة مجموع الواردات}} \times ١٠٠$$

اذا كانت قيمة المعادلة أقل من ٢٠% فتكون الدولة في حالة استقلال اقتصادي ،أما اذا كانت قيمة المعادلة بين ٢٠-٣٠% تكون الدولة في مرحلة انتقالية ،في حين اذا زادت قيمة المعادلة عن ٣٠% فأن الدولة تعد في حالة التبعية الاقتصادية .

يتضح من بيانات جدول (٧) ،شكل (٧) ان العراق في حالة تبعيه ،اذ تجاوزت قيمة المعادلة (٣٠%) لكل سنوات الدراسة ومع دولتين رئيسيتين فقط في كل سنة وكانت اقل قيمة عام ٢٠١٨ وبلغت (٣٥,٢٣%) مع دولتي الصين وايران واعلى قيمة كانت عام ٢٠١٦ وبلغت (٤٨,١٩%) مع كل من الصين والأردن.

DOI:10.18018/URUK/021-14/839-855

جدول (٧)

التركز الجغرافي لقيمة الاستيرادات (٢٠١٣-٢٠١٨)

السنه	اسم الدولتين المستورد منها	قيمة الاستيرادات (مليون دولار)	اجمالي الاستيرادات (مليون دولار)	درجة التركز للواردات %
٢٠١٣(*)	-	-	-	-
٢٠١٤	الصين + الامارات	١٦ ,٠٤١	٣٧ ,٠٦٤	٤٣, ٢٨
٢٠١٥	تركيا +الصين	١٥ ,٠٠٢	٤١, ٦٤٤	٣٦, ٠٢
٢٠١٦	الصين +الأردن	٢٣ ,٤٢٢	٤٨, ٥٩٤	٤٨ ,١٩
٢٠١٧	ايران +ايطاليا	١٢ ,٠٧٠	٣١ ,٥٧٢	٣٨ ,٢٣
٢٠١٨	الصين +ايران	١٣,٠٢١	٣٦,٩٥٢	٣٥,٢٣

المصدر من عمل الباحثتان بالاعتماد على :-

جمهورية العراق وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء إحصاءات التجارة ، التقرير السنوي للاستيرادات لسنوات ٢٠١٥،٢٠١٦،٢٠١٧ ، جداول متفرقة .

(*) تعذر الحصول على البيانات.

شكل (٧)

التركز الجغرافي لقيمة الاستيرادات(٢٠١٣-٢٠١٨)

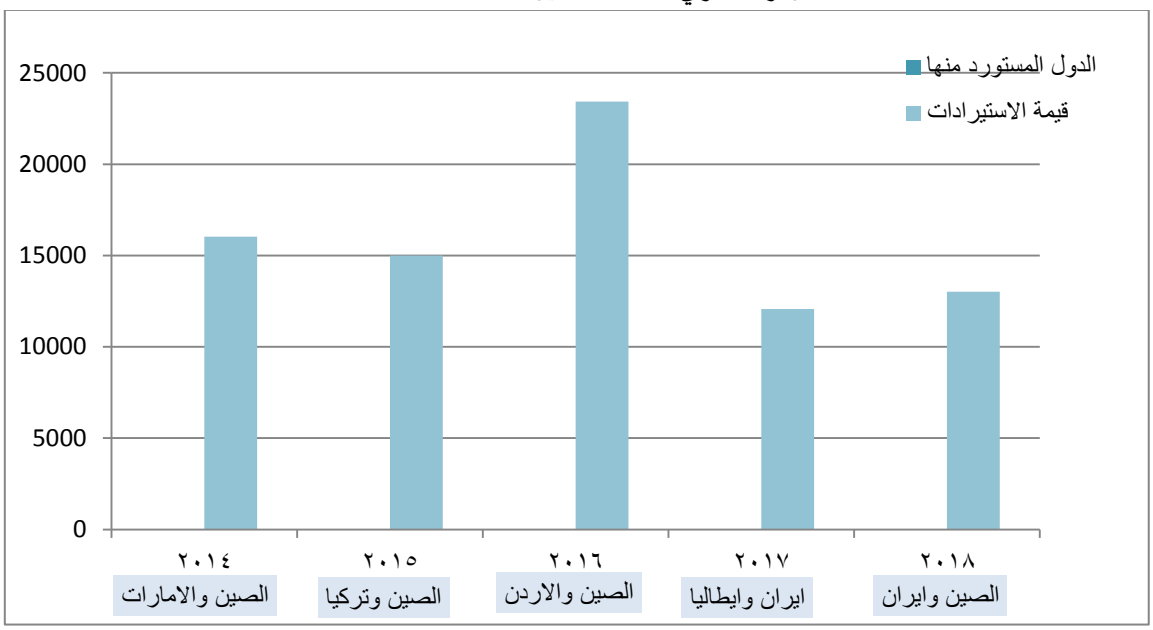

المصدر:- من عمل الباحثتان بالاعتماد على جدول (٧).

الاستنتاجات

١- الحقت الحرب الأميركة في عام ٢٠٠٣على العراق دمارا كبيرا في القطاع الصناعي وعلى أثر ذلك توقفت معظم المشاريع الصناعية الخاصة والصغيرة بسبب عدم دعم الدولة لها ،فضلا عن انقطاع الكهرباء وهروب رؤوس الأموال الصناعية الى الخارج ،لعدم ملائمة البيئة المحلية التي أصبحت طاردة للاستثمار بسبب الأوضاع الأمنية ،وتوقف معظم المشاريع الصناعية الكبيرة العائدة

للقطاع العام وبعضها تعمل بطاقة إنتاجية منخفضة جدا ،كالصناعات الكيمياوية والأدوية.

٢- ان نسبة مساهمة الصناعات التحويلية ضئيلة جدا ، وان الدولة تعاني من حالة التبعية ، وقد كان التذبذب واضحا خلال المدة (٢٠١٣-٢٠١٨) وكانت اعلى نسبة في عام ٢٠١٣ وبلغت (٢,٦٧%) واقل نسبة كانت في عام ٢٠١٨ وهي (١, ٧٩ %) ، وان هذه النسب الضئيلة من الصناعات التحويلية تتكون من فئات الصناعات البسيطة أي ان منتوجاتها تكون استهلاكية داخليا ولا تصدر الى الخارج و بحسب هذ المؤشر فان العراق في حالة تبعية اقتصادية مما أدى الى زيادة الاعتماد على دول العالم لتلبية متطلباته من السلع و المنتوجات الضرورية .

٣- ان تطبيق مؤشر الانكشاف التجاري على العراق خلال المدة (٢٠١٣-٢٠١٨) ان هناك ارتفاعا تدريجيا في درجة الانكشاف ابتداء من عام ٢٠١٣ الذي بلغت فيه (٥٢,٤٧%) وحتى ٢٠١٦ الذي وصلت فيه (٥٥,٤٤%) ، لكنها تراجعت في العام ٢٠١٧ لتبلغ (٤٧, ٩٦%) ثم عاودت للارتفاع في العام ٢٠١٨ لتصل الى (٨٥, ٥٦%)

٤- بلغ التركيز السلعي للصادرات اكثر من (٩٩%)من اجمالي الصادرات ،ما يعني ان الاقتصاد العراقي لا يصدر سلع زراعية او صناعية بنسبة لا تقل عن (١%) من اجمالي الصادرات ، ولاعتماد العراق على النفط الذي يتميز بالتذبذب الشديد، ما يجعل الاقتصاد العراقي تابع للعالم الخارجي، اذ لا يمتلك قاعدة إنتاجية تنتج ما يحتاجه السكان ، فالاقتصاد العراقي اقتصاد تابع للعالم الخارجي وهو في حالة حرجة بحسب هذا المؤشر

٥- ان العراق يتميز بتخلف قاعدة إنتاجه ،ما يعني عدم قدرة الدولة على توفير المتطلبات الأساسية للمجتمع ،ومن ثم اعتماد العراق على دول العالم الخارجي في توفير متطلباته الأساسية وهذا ما يزيد من تبعية العراق للخارج.

المقترحات

١- دعم الاقتصاد العراقي من خلال الاستفادة من تجارب الدول المتطورة اقتصاديا، وذلك من خلال استثمار الموارد المتاحة بشكل امثل ومحاولة تنويع الاقتصاد العراقي .

٢- إيقاف الهدر المال العام ومحاربة الفساد بكافة أنواعه في مؤسسات الدولة واتخاذ برامج تخطيطية فاعلة عن طريق انشاء لجان متخصصة تتابع بجدية تنفيذ القوانين والابتعاد عن المحسوبية .

٣- لا بد من تنوع مصادر الدخل والإنتاج والاهتمام بالتعليم والتصنيع وعدم الاعتماد على مصاد هشة سهلة التأثير بالخارج بمعنى التوازن بين القطاعات من خلال الاعتماد على الذات والتحرر من التبعية على كل المستويات الاقتصادية والسياسية

٤- تشجيع الاستثمار الوطني، فضلا عن جلب الاستثمار الأجنبي وفق اليات مدروسة ومخططة وتحفيز الشركات للاستثمار في قطاع استخراج النفط والغاز تساهم في دعم الاقتصاد العراقي.

الهوامش

١- حيدر صالح محمد ، الاستراتيجية المقترحة لتنمية الصناعة التحويلية في العراق ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد١٥ ،٢٠٠٧، ص ٩-١٠.

٢- ياسين موسى جاسم ، صابر محمد زهو ، تقييم فاعلية بعض المتغيرات الاقتصادية في الصناعة التحويلية العراقية للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٨ ،مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد ٤ ،العدد١ ،٢٠١٤، ص ١٦٨.

٣- عبد الله نجم عبد الشاوي ، عامر احمد محمد ،دور الدولة في دعم القطاع الصناعي في العراق دراسة ميدانية ،مجلة الإدارة والاقتصاد ،المجلد ٣٤ ،العدد ٨٩ ، ٢٠١١ ، ص ٣.

٤- مدحت كاظم القريشي ،القطاع الصناعي واقعه ومشكلاته وسبل النهوض به ،٢٠٠٧/٢/٢١ متوفرعلى الرابط : http://iraqieconomists.net/ar .

٥- بلاسم جميل الدليمي، أهم التحديات التي تواجه الأقتصاد العراقي وسبل معالجتها، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد١١، العدد٦٢، ٢٠١١، ص ١٦١.

٦- محمود جاسم عباس ،النمو الاقتصادي المؤشرات الأساسية في الاقتصاد العراقي ١٩٧٠-٢٠٠٨ ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد٢٧ ،٢٠١١ ،ص ٦٤.

٧- ثامر عبد العالي كاظم ،واقع الاقتصاد العراقي ومتطلبات إصلاحه ، مجلة جامعة المثنى الإدارية والاقتصادية ،المجلد ٧ ،العدد ١ ،٢٠١٧ ، ص٨٥-٨٦.

٨- المصدر نفسه، ص ٨٧.

٩- صبحي احمد الدليمي ، جغرافية الصناعة من منظور معاصر ، ط١ ، دار امجد للنشر والتوزيع ،عمان ،٢٠١٨ ،ص٢٤.

١٠-عبد الزهرة علي الجنابي ،و عدي هادي عبان العيساوي ، التغير في الصناعات التحويلية في محافظة بابل للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٢ واتجاهاته المستقبلية ،مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ،العدد ٢٧ ،٢٠١٦ ،ص ١٥٦.

١١-سيروان عارب صادق سيان ،الانعكاسات الجغرافية السياسية لمشكلة التبعية الاقتصادية على الامن الإقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية ،ط١ ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،٢٠١٣، ، ص ٥٥.

١٢-سيروان عارب صادق سيان ،الانعكاسات الجغرافية السياسية لمشكلة التبعية الاقتصادية على الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،رسالة ماجستير ،جامعة الموصل ،٢٠٠٧، ص ٢٠.

١٣-جبار عبد جبيل ،تحليل تجارة العراق الخارجية غير نفطية مع دول الجوار للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٥ دراسة في الجغرافية الاقتصادية ،مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ،العدد ٣٧ ،٢٠١٨ ، ص ٣٠٠.

١٤-سعد صالح عيسى الجبوري ، علي فارس مانع العزاوي ،تحليل اثر التغير في أسعار صرف الدولار على التجارة الخارجية للعراق للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٥ ،مجلة تكريت للعلوم الإدارة والاقتصادية ،المجلد ٣ ،العدد٣٩ ،٢٠١٧، ص ٢٢٢.

١٥-جعفر طالب احمد ، زينة خضير محمود ،انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية خيارات القبول والرفض ،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ،المجلد ١ ، العدد ١٣ ،٢٠١٤ ، ص ٩.

١٦-بن احمد الحاج ،قانون التجارة الدولية ،ط١ ،مركز الكتاب الاكاديمي ، ٢٠١٧ ،ص ١٢-١٣.

١٧-جعفر طالب احمد ، وزينة خضير محمود ،مصدر سابق ، ص ٩.

١٨ - عطا الله علي الزبون ،التجارة الخارجية ،ط١ ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان ،٢٠١٦، ص ٢-٤.

١٩ - حامد عبد الحسين الجبوري ،الاقتصاد العراقي والتبعية التجارية للعالم الخارجي ،شبكة النبأ المعلوماتية ٣١-٧-٢٠١٦ مقال متوفر على الرابط https://m.annabaa.org.

٢٠ - هجير عدنان زكي ، احمد جاسم عباس ، توصيف منظومة اقتصاديات التبعية مع الإشارة الى تطبيقات مختارة ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، المجلد ٣ ،العدد ٩ ،٢٠٠٦ ، ص ٩.

٢١ - محمد ناجي محمد الزبيدي ،تحليل بعض مؤشرات التبعية التجارية في الاقتصاد العراقي ، مجلة الإدارة والاقتصاد ،المجلد ٥ ،العدد ٢٠،٢٠١٦ ،ص ٢٠٨.

٢٢ - جبار عبد جبيل، تحليل تجارة العراق الخارجية غير النفطية مع دول الجوار للمدة ٢٠٠٣_٢٠١٥. دراسة في الجغرافية الإقتصادية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد٣٧، جامعة بابل، ٢٠١٨، ،ص ٣١٧.

٢٣ - عمر بن فيحان المرزوقي ، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي ،ط١ ، مكتبة الرشيد ،الرياض ، ٢٠٠٦ ، ص ٣١-٣٢.

٢٤ – سيروان عارب صادق سيان ، مصدر سابق ، ص ١٨.

المصادر

١- احمد ، جعفر طالب ، زينة خضير محمود ،انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية خيارات القبول والرفض ،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ،المجلد ١ ، العدد ١٣ ،٢٠١٤.

٢- جاسم ،ياسين موسى ، صابر محمد زهو ، تقييم فاعلية بعض المتغيرات الاقتصادية في الصناعة التحويلية العراقية للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٨ ،مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد ٤ ،العدد١ ،٢٠١٤ .

٣- الجبوري ، سعد صالح عيسى ، علي فارس مانع العزاوي ،تحليل اثر التغير في أسعار صرف الدولار على التجارة الخارجية للعراق للمدة ٢٠٠٥ -٢٠١٥ ،مجلة تكريت للعلوم الإدارة والاقتصادية ،المجلد ٣ ،العدد٣٩ ،٢٠١٧.

٤- الجبوري ،حامد عبد الحسين ،الاقتصاد العراقي والتبعية التجارية للعالم الخارجي ،شبكة النبأ المعلوماتية ٣١-٧-٢٠١٦ مقال متوفر على الرابط https://m.annabaa.org.

٥- جبيل ،جبار عبد ،تحليل تجارة العراق الخارجية غير نفطية مع دول الجوار للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٥ دراسة في الجغرافية

DOI:10.18018/URUK/021-14/839-855

الاقتصادية ،مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ،العدد ٣٧ ،٢٠١٨.

٦- جبيل ،جبار عبد، تحليل تجارة العراق الخارجية غير النفطية مع دول الجوار للمدة ٢٠٠٣_٢٠١٥. دراسة في الجغرافية الإقتصادية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد٣٧، جامعة بابل، ٢٠١٨.

٧- الجنابي ،عبد الزهرة علي ، عدي هادي عبان العيساوي ، التغير في الصناعات التحويلية في محافظة بابل للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٢ واتجاهاته المستقبلية ،مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ،العدد ٢٧ ،٢٠١٦.

٨- الحاج ،بن احمد ،قانون التجارة الدولية ،ط١ ،مركز الكتاب الاكاديمي ، ٢٠١٧.

٩- الدليمي ،بلاسم جميل، أهم التحديات التي تواجه الأقتصاد العراقي وسبل معالجتها، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد١١، العدد٦٢، ٢٠١١.

١٠- الدليمي ،صبحي احمد ، جغرافية الصناعة من منظور معاصر ، ط١ ، دار امجد للنشر والتوزيع ،عمان ،٢٠١٨.

١١- الزبون ،عطا الله علي ،التجارة الخارجية ،ط١ ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان ،٢٠١٦.

١٢- الزبيدي ،محمد ناجي محمد ،تحليل بعض مؤشرات التبعية التجارية في الاقتصاد العراقي ، مجلة الإدارة والاقتصاد ،المجلد ٥ ،العدد ٢٠١٦، ٢٠.

١٣- زكي ،هجير عدنان ، احمد جاسم عباس ، توصيف منظومة اقتصاديات التبعية مع الإشارة الى تطبيقات مختارة ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، المجلد ٣ ،العدد ٩ ،٢٠٠٦.

١٤- سيان ،سيروان عارب صادق ،الانعكاسات الجغرافية السياسية لمشكلة التبعية الاقتصادية على الامن الإقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية ،ط١ ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،٢٠١٣ .

١٥- سيان ،سيروان عارب صادق ،الانعكاسات الجغرافية السياسية لمشكلة التبعية الاقتصادية على الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،رسالة ماجستير ،جامعة الموصل ،٢٠٠٧.

١٦- عباس ،محمود جاسم ،النمو الاقتصادي المؤشرات الأساسية في الاقتصاد العراقي ١٩٧٠-٢٠٠٨ ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد٢٧ ،٢٠١١.

١٧- عبد الشاوي ،عبد الله نجم ، عامر احمد محمد ،دور الدولة في دعم القطاع الصناعي في العراق دراسة ميدانية ،مجلة الإدارة والاقتصاد ،المجلد ٣٤ ،العدد ٨٩ ،٢٠١١.

١٨- القريشي ،مدحت كاظم ،القطاع الصناعي واقعه ومشكلاته وسبل النهوض به ،٢٠٠٧/٢/٢١متوفرعلى الرابط : http://iraqieconomists.net/ar.

١٩- كاظم ،ثامر عبد العالي ،واقع الاقتصاد العراقي ومتطلبات إصلاحه ، مجلة جامعة المثنى الإدارية والاقتصادية ،المجلد ٧ ،العدد ١ ،٢٠١٧.

٢٠- محمد ،حيدر صالح محمد ، الاستراتيجية المقترحة لتنمية الصناعة التحويلية في العراق ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد١٥ ،٢٠٠٧.

٢١- المرزوقي ،عمر بن فيحان ، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي ،ط١ ، مكتبة الرشيد ،الرياض ، ٢٠٠٦ .

DOI:10.18018/URUK/021-14/839-855

Summary

It is known that the unilateral Iraqi economy depends on oil, which represents an economic and political force. From an economic point of view oil is an important tool for financing development projects, while politically it is a tool to impose an authoritarian regime and manage the hegemony of the state. The dependent economic construction is a limiting factor, but it does not impede the independence of the state. If there is political will and the strength of society, but what we are seeing now in the political and economic arena is the lack of seriousness of the decision-makers in advancing development Comprehensive and independent of the Iraqi state, in the sense that there is no free political will that can confront what is happening in Iraq, and the truth is that dependency is the other side of the absence of political and economic independence, as the Iraqi economy suffers from economic dependency, and this was demonstrated through the use of indicators of economic dependency until Iraq's dependence on the outside world reached By (99%).